منظمة العفو الدولية

November 1997

نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ ـ المجلد ٢٧ ـ العدد السادس

النشرة الإخبارية

© Saban Dayanan

رئيس فرع «جمعية حقوق الإنسان التركية» في استانبول (إلى اليسار) يشارك في الاحتجاج على مساعي السلطات لإخراس دعاة حقوق الإنسان.

تـركـيـا

إخـراس مجتـمـع بـأسـره

تسعى الحكومة التركية إلى إغلاق «جمعية حقوق الإنسان التركية» وإخراس قادتها بشكل نهائي. إذ تضغط السلطات على هذه الجمعية الباسلة بإغلاق فروعها الواحد تلو الآخر، فضلاً عن اعتقال العديد من مسؤولي الجمعية وحبسهم بمعزل عن العالم الخارجي.

فمنذ مايو/أيار، أصدر حكام بعض الأقاليم التركية أوامر بإغلاق ثلاثة من فروع الجمعية بشكل مؤقت، وبإغلاق أربعة فروع أخرى بشكل نهائي، وهي فروع ديار بكر، وصانلورفا، وبخشير، وماردين.

وقد عمدت السلطات التركية إلى اختلاق ذرائع عدة لتبرير قرارات الإغلاق. حيث أُغلق فرع الجمعية في ديار بكر لأجل غير مسمى بحجة «أن أنشطته تهدد وحدة البلاد»، بينما أُغلقت فروع أخرى بحجة أنها تقوم بأعمال «تتجاوز مالها من صلاحيات»، أو بحجة أن الشرطة قد عثرت فيها على «مطبوعات محظورة قانوناً».

والواقع أن موجة القمع الأخيرة هذه قد نُفذت فيما يبدو بناءً على نشرة «سرية» صادرة من وزارة الداخلية، بتاريخ ٣ يناير/كانون الثاني ١٩٩٧، تحث حكام الأقاليم ورؤساء فرق الأمن على فرض حظر شبه تام على المعلومات المتعلقة بجنوب شرقي تركيا، حيث تتفشى انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الصراع المستمر منذ أمد بعيد بين الحكومة و«حزب العمال الكردستاني». كما تدعو هذه النشرة المسؤولين المعنيين إلى تعطيل أنشطة «جمعية حقوق الإنسان التركية» ومنظمة العفو الدولية وغيرهما من المنظمات غير الحكومية وإلى تضييق الخناق عليها.

كما استهدفت موجة القمع العناصر القيادية في الجمعية. في يونيو/حزيران، قُبض على يلدز تيمورتوركان، رئيسة فرع الجمعية في أنقرة، بينما كانت تشارك في مظاهرة احتجاج على تدخل قوات الأمن التركية في شمال العراق. وقد أُطلق سراحها بعد شهر، ولكنها تُحاكم حالياً حيث اعتبرت السلطات أن مشاركتها في المظاهرة تعد نوعاً من «التأييد لحزب العمال الكردستاني». كما ذكرت الأنباء أن عزيز دورماز، رئيس فرع الجمعية في صانلورفا، تعرض للتعذيب أثناء احتجازه، وهو يُحاكم حالياً استناداً إلى أدلة ملفقة، على ما يبدو (انظر النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية، سبتمبر/أيلول ١٩٩٧).

وفي مسعى جديد لشل أنشطة الجمعية بشكل كامل، لجأت السلطات إلى تقديم جميع أعضاء الجمعية إلى المحاكمة. وقد حضر مندوب من منظمة العفو الدولية الجلسة الأولى للمحاكمة، التي عُقدت في أنقرة في سبتمبر/أيلول، حيث وُجهت تهمة «بث دعاية انفصالية» و«تحريض الجمهور على القيام بأعمال عدائية» إلى ١١ من كبار مسؤولي الجمعية، وكانت جريرتهم أنهم ألقوا خطباً أثناء «أسبوع حقوق الإنسان» عام ١٩٩٦، نادوا فيها بإيجاد حل سلمي للصراع الدائر في جنوب شرقي تركيا. وقد طالب الادعاء بإغلاق جميع أفرع «جمعية حقوق الإنسان التركية» وبمعاقبة مسؤوليها بالسجن لمدد أقصاها ثلاث سنوات، بما في ذلك رئيس الجمعية أكين بيردال الذي وصف المحاكمة بأنها محاولة «لإخراس المجتمع بأسره».

ما بيدك أن تفعله

تأسست «جمعية حقوق الإنسان التركية» في عام ١٩٨٦، ويصل عدد أعضائها في الوقت الراهن إلى نحو ٢٠ ألف عضو موزعين على ٥٩ فرعاً محلياً. وقد دأبت الجمعية على التنديد جهاراً بانتهاكات حقوق الإنسان سواء التي تقترفها الحكومة أو الجماعات السياسية المسلحة. ونتيجة لذلك، تعرض مسؤولو الجمعية للاعتقال والاختطاف بل والقتل، كما تعرضت مقار الجمعية للاقتحام والسلب والتفجير.

يُرجى كتابة رسائل تعبر عن القلق إزاء الضغوط المستمرة المفروضة على «جمعية حقوق الإنسان التركية»، ولا سيما التهديد بإغلاق فروعها حسبما طالب الادعاء أثناء المحاكمة أمام الدائرة الرابعة لمحكمة جنايات أنقرة. ويمكنك الإشارة إلى أنه يتعين النظر إلى السماح بأنشطة «جمعية حقوق الإنسان التركية» باعتباره دليلاً على صدق تعهدات الحكومة، التي التزمت علناً بمبدأ حرية التعبير وباحترام حقوق الإنسان.

وتوجه الرسائل إلى:

Bülent Ecevit, Deputy Prime Minister, Office of the Prime Minister, Basbakanlik, 06573 Ankara, Turkey.

في هذا العدد

الأخبار ٢

البرازيل: سجينة رأي سابقة تواصل نضالها لإسقاط الحكم الصادر ضد زوجها

أوغندا: «جيش الرب للمقاومة» يسحق براءة الطفولة

البوسنة والهرسك: حلقات دراسية للشباب حول قضايا حقوق الإنسان

سري لنكا: لجان حقوق الإنسان تنتهي من إعداد تقاريرها

تحت الأضواء ٣

كينيا: حان وقت التغيير

مناشدات عالمية ... ٧

سوريا

غواتيمالا

الصين

البرازيل

النضال مستمر

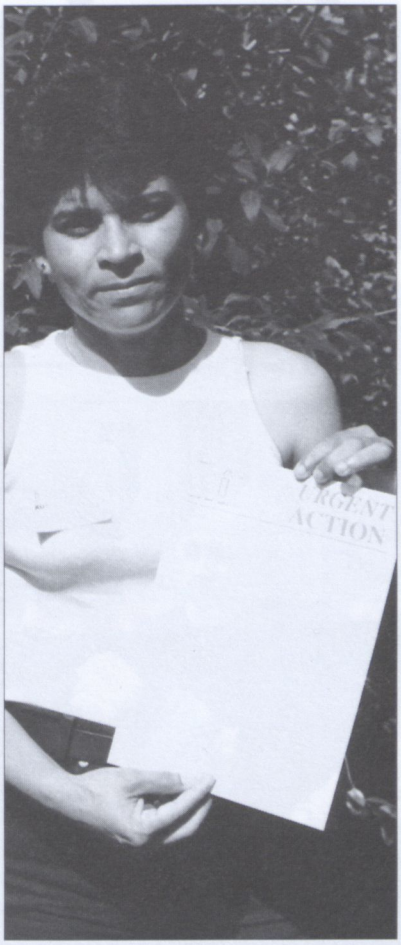

تظهر في الصورة (على اليسار) ديولندا الفيز دي سوزا تحمل نسخة من المناشدة التي اصدرتها منظمة العفو الدولية من اجل زوجها.

«بصفتي إنسان خاض تجربة السجن وجهاً لوجه، فإنني أرى ان منظمة العفو الدولية تتبوأ موقعاً اساسياً في الدفاع عن حقوق الإنسان». ديولندا الفيز دي سوزا.

قامت سجينة الرأي السابقة ديولندا ألفيز دي سوزا بجولة في بلدان أوروبا، في أغسطس/آب، في إطار مساعيها لإسقاط حكم الإدانة الصادر ضد زوجها خوزيه راياناخونيور.

وكان قد صدر في شهر يونيو/حزيران حكم بالسجن لما يزيد عن ٢٦ عاماً على خوزيه راياناخونيور، وهو من الأعضاء البارزين في «حركة العمال الزراعيين المعدمين» في البرازيل. وترى منظمة العفو الدولية أن محاكمته كانت جائرة، وأن الدافع وراء توجيه تهمة القتل إليه هو إثناؤه عن مواصلة نضاله من أجل الإصلاح الزراعي.

وسوف تُعاد محاكمة خوزيه راينا تلقائياً بمقتضى القانون البرازيلي. وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى السعي لتوفير معايير العدالة في المحاكمة الثانية، وقالت إنه سوف يُعتبر في عداد سجناء الرأي إذا ما تمت أدانته مرة أخرى في ظل ظروف مماثلة لظروف محاكمته الأولى.

وتجدر الإشارة إلى أن ديولندا قد سُجنت من قبل في عام ١٩٩٦ بسبب أنشطتها من أجل الإصلاح الزراعي، وعُرضت حالتها في تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر تحت عنوان: البرازيل: دوافع سياسية وراء توجيه اتهامات جنائية لدعاة الإصلاح الزراعي (رقم الوثيقة: AMR 19/17/97

إسرائيل

الإفراج عن فلسطيني بعد ٢٠ شهراً رهن الاعتقال

في أغسطس/آب، أطلقت السلطات الإسرائيلية أخيراً سراح عماد السبع، وهو مواطن فلسطيني يبلغ من العمر ٣٥ عاماً، بعد أن ظل محتجزاً طيلة ٢٠ شهراً رهن الاعتقال الإداري بدون توجيه تهمة إليه أو تقديمه للمحاكمة.

وكان قد قُبض على عماد السبع للاشتباه في انتمائه إلى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». وقد لفت أنظار الرأي العام من خلال مقالاته البليغة في الصحافة، وكذلك رسائله إلى الضابط الإسرائيلي يوفال لوتام، والذي رفض العمل كحارس في سجن مجيدو، الذي يُحتجز فيه معظم المعتقلين إدارياً. وكان لوتام نفسه قد سُجن فيه ٢٨ يوماً في يوليو/تموز. وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية كلا الرجلين في عداد سجناء الرأي.

وتجدر الإشارة إلى أن عماد السبع كان قد حصل على منحة دراسية، في مارس/آذار ١٩٩٦، للحصول على درجة الماجستير من إحدى الجامعات الهولندية. وقد جاء قرار الإفراج عنه مشروطاً بأن يبقى في هولندا لمدة أربع سنوات.

هذا، وترحب منظمة العفو الدولية بالإفراج عن عماد السبع، ولكنها تشعر بالأسف لإبعاده قسراً إلى الخارج، وترى أن قرار الإفراج عنه يتسم بالتعسف، شأنه شأن قرار اعتقاله. وكانت قوات الأمن الإسرائيلية قد رفضت في العام الماضي التماسات مماثلة للإفراج عن عماد السبع، متعللة بأنه سيظل خطراً على الأمن أثناء وجوده في هولندا.

أوغندا

«جيش الرب للمقاومة» يسحق براءة الأطفال

على اليسار، لوحة رسمها الطفل ب ا، من إقليم غولو، والذي كان من قبل جندياً في صفوف «جيش الرب للمقاومة»

«أرجوكم ابذلوا قصارى جهدكم لتبلغوا العالم بما يحدث لنا هنا نحن الأطفال، لكي لا يُفرض على الأطفال الآخرين ان يقاسوا اهوال هذا العنف».

جاءت هذه الكلمات المؤثرة في سياق رسالة تلقتها منظمة العفو الدولية من فتاة، تبلغ من العمر ١٥ عاماً، استطاعت الفرار من «جيش الرب للمقاومة» في شمال أوغندا. ويُعتقد أن «جيش الرب للمقاومة» قد قام منذ عام ١٩٩٥ باختطاف عدد من الأطفال يتراوح بين خمسة آلاف وثمانية آلاف، وتتراوح أعمار معظمهم بين ١٣ عاماً و ١٦ عاماً. ومن المعتقد أن نحو ثلاثة آلاف طفل قد تمكنوا من الفرار، ولكن لا يُعرف على وجه الدقة عدد الأطفال الذين قُتلوا. ويُسخَّر هؤلاء الأطفال الأسرى ليكونوا في واقع الأمر عبيداً لقادة «جيش الرب للمقاومة»، حيث يتعرضون للضرب ويُجبرون على الاشتراك في القتال ضد القوات الحكومية المسلحة تسليحاً جيداً، بل وتُزهق أرواحهم، بينما تتعرض الفتيات للاغتصاب ويُجبرن على «الزواج» من كبار أفراد الجيش. كما يُسخَّر الأطفال في العمل كحمالين، ويُرغمون على حمل أحمال ثقيلة. ويُعامل هؤلاء الأطفال بمنتهى الوحشية، حتى لقد صار مألوفاً موت كثير منهم نتيجة الإنهاك أو الجوع أو العطش. أما من يُضبط منهم وهو يحاول الهرب فمصيره القتل. وكثيراً ما يقوم «جيش الرب للمقاومة» بمطاردة الأطفال الذين يتمكنون من الهرب، وأسرهم مرة أخرى والانتقام منهم ومن ذويهم.

والجدير بالذكر أن «جيش الرب للمقاومة» هو جماعة معارضة مسلحة تخوض قتالاً ضد قوات الحكومة الأوغندية. وللجيش قواعد في السودان، وتقوم الحكومة السودانية بدعمه وإمداده بالسلاح، وكان بوسعها التدخل لإطلاق سراح أولئك الأطفال، ولكنها لم تفعل شيئاً في هذا الصدد. وقد غدا «جيش الرب للمقاومة» جيشاً قوامه من الأطفال، ويقوده رجل يزعم أنه يتصرف وفقاً لأوامر إلهية، ولا يتورع عن استخدام أشد صنوف العنف لترويع المدنيين وإجبارهم على تقديم العون له. فخلال الفترة من ٧ إلى ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٧، قتل «جيش الرب للمقاومة» أكثر من ٤٠٠ قروي في مذبحة وحشية في مقاطعة لامو في كيتغوم. وقال بعض الناجين من المذبحة أن «جيش الرب للمقاومة» قد أعلن أنه نفذ هذه المذبحة عقاباً لأولئك الذين قصّروا في تقديم العون له. ويُذكر أن عدة آلاف من القرويين في شمال أوغندا قد تعرضوا للاغتصاب والتشويه والقتل على أيدي جنود «جيش الرب للمقاومة». ويواجه الأطفال الذين نجحوا في الهرب بعد اختطافهم صعوبات جمة لإعادة بناء حياتهم. وقد تبنت الحكومة الأوغندية نهجاً إيجابياً لإعادة تأهيل الأطفال الذين كانوا من قبل جنوداً في صفوف «جيش الرب للمقاومة». إلا إن ذلك ليس كافياً لاستئصال شأفة العنف، فثمة حاجة ماسة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها كل الأطراف الضالعة في الصراع الدائر في شمالي أوغندا. ومن ثم، تدعو منظمة العفو الدولية إلى تقديم تعويضات منصفة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتشكيل لجنة للتحقيق في هذه الانتهاكات. ولا يغيب عن الأذهان أن أي حل ناجع للصراع الدائر في أوغندا ينبغي أن يقوم على أساس من احترام الحقوق الإنسانية للأطفال.

يُرجى إرسال مناشدات إلى الحكومة السودانية، تدعوها إلى الكف عن دعم «جيش الرب للمقاومة» ما دام يواصل ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، كما تحثها على ممارسة ضغوط على «جيش الرب للمقاومة» من أجل إطلاق سراح الأطفال المختطفين. وتُوجه المناشدات إلى:

الرئيس عمر حسن أحمد البشير/ رئيس جمهورية السودان / قصر الشعب / ص ب ٢٨١ / الخرطوم، جمهورية السودان.

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

كينيا

©Alexnder Joe/AFP

قوات الشرطة تنهال ضرباً على متظاهرين سلميين في الكنيسة الإنجيلية في نيروبي، في يوليو/تموز ١٩٩٧

حان وقت التغيير

يرى الكينيون أن ثمة حاجة ملحة للتغيير، فسجل حقوق الإنسان في بلدهم ملطخ بالقوانين القمعية وممارسات التعذيب وسوء المعاملة والقتل على أيدي رجال الشرطة، فضلاً عن الأوضاع المروِّعة في السجون. كما تفرض المحاكم عقوبات قاسية وغير إنسانية، كالضرب بالعصا مثلاً، بينما وصل عدد المحكوم عليهم بالإعدام إلى المئات. ومن جهة أخرى، دأبت السلطات على مضايقة وترويع معارضيها السياسيين والقيادات الطلابية والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي أعقاب الضغوط المحلية والدولية الواسعة النطاق من أجل إجراء إصلاحات دستورية وقانونية قبيل الانتخابات العامة، رضخت الحكومة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ وقبلت إجراء حوار مع قوى المعارضة السياسية، كما وافقت على مجموعة من الإصلاحات المحدودة وبدأت في وضعها موضع التنفيذ، ومن بينها إلغاء أقسام من قانون العقوبات تتعلق بالتمرد والعصيان، والحد من نفوذ السلطات المحلية في القبض على الناس واحتجازهم، وإلغاء البنود التي تجيز الاعتقال بدون محاكمة.

وقد لقيت هذه الإصلاحات ترحاباً مشوباً بالحذر داخل كينيا، فيما واصل الكثير من الكينيين تشككهم في حقيقة التزام الحكومة بتنفيذ إصلاحات في مجال حقوق الإنسان، إذ يرون أن هذه الإصلاحات المحدودة ما هي إلا مناورة لتحقيق مكاسب سياسية وأنها لا تعني شيئاً يُذكر في واقع الأمر. فبينما كانت تجري مناقشة هذه الإصلاحات، أقدمت السلطات على استخدام القوة لفض اجتماعات عقدها المعارضون السياسيون، كما أُوقفت بعض اللقاءات التعليمية. أما في المنطقة الساحلية فقد استمر العنف السياسي الذي أودى بحياة أكثر من ٥٠ شخص وتسبب في تشريد حوالي ألف شخص آخر. وقد أعادت حوادث العنف هذه إلى الأذهان حوادث القتل المماثلة التي وقعت أثناء الانتخابات السابقة وكانت الحكومة ضالعة فيها.

ومن الواضح أن الإصلاحات التي جرت ليست كافية على الإطلاق سواء لتحقيق إصلاحات سياسية شاملة أو لتوفير ضمانات لحقوق الإنسان. ومن ثم، فإن هناك حاجة ماسة لاتخاذ خطوات تكفل معالجة هذا الوضع. إذ تتزايد معدلات العنف يوماً بعد يوم، ويتزايد معها الشعور بالإحباط من مسلك الحكومة. وإذا كانت الآمال تراود الحكومة في أن تتمكن من الحيلولة دون تحول مثل هذا العنف إلى ظاهرة مزمنة، فإن عليها أن تبادر على وجه السرعة بتنفيذ إصلاحات شاملة، وأن تلتزم بإجراء حوار حقيقي مع كل المطالبين بالإصلاح، وعندئذ قد يكون بوسع الحكومة أن تتصدى على نحو ملائم لانتهاكات حقوق الإنسان في كينيا، والتي تُقترف على أوسع مدى.

التعذيب: مناخ من الخوف

«أمروني بأن ألعق دمي المهرق على الأرض، فهم يريدون الأرض نظيفة».

هكذا تحدث صامويل، البالغ من العمر ١٩ عاماً، بعد مرور أكثر من سنة على محنته، فروى تفاصيل تقشعر لها الأبدان عما كابده من عذاب على أيدي الشرطة الكينية. فعلى مدى شهرين كان صامويل يُساق إلى غرفة التعذيب مرتين يومياً، ويُجرد من ثيابه، ويُضرب على كل أجزاء جسمه. كان جلادوه حوالي ١٢ رجلاً، كلهم يلبسون الحلل، أربعة منهم ينفذون التعذيب، والآخرون يتفرجون ويهللون استحساناً. كانوا يربطون سلطاً كهربائياً حول خصيته ويشدونه مرات عديدة لمدة ثلاث دقائق تقريباً، وكم كانت الآلام مبرِّحة.

وليس صامويل سوى واحد من عشرات

© K. Ramadhan

إلقاء القبض على ٣١ من أعضاء منظمة «إفرجوا عن السجناء السياسيين» المعنية بحقوق الإنسان، في يوليو/تموز ١٩٩٦

الأشخاص في غرب كينيا، ممن أُلقي القبض عليهم عام ١٩٩٥ واتُهموا بالانتماء إلى حركة سرية، واحتُجزوا لما يقرب من عام دون أن تُوجه إليهم تهمة أو يُقدموا للمحاكمة، كما تعرض معظمهم للتعذيب.

ولا يسلم من يُقبض عليه في كينيا من مخاطر التعذيب والمعاملة السيئة. فعادة ما ينهال رجال الشرطة ضرباً على المشتبه فيهم جنائياً، ولا سيما الفقراء منهم والذين لا تمكنهم ظروفهم من دفع رشوة أو متابعة الشكاوى، ولا يتوقف الضرب إلا إذا «اعترف» المشتبه فيه أو مات. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن خمسة أشخاص قد لقوا حتفهم من جراء التعذيب خلال عام ١٩٩٦ وحده.

وكثيراً ما يتعرض السجناء السياسيون لتعذيب متواصل. أما النشطاء سياسياً من عامة الناس، وبالأخص أولئك الذين ينحدرون من جماعات عرقية تُعتبر مناهضة للحكومة، فقد تعرضوا للتعذيب مراراً وتكراراً لدرجة أن بعضهم غدا عاجزاً عن مواصلة الحياة. ومن هؤلاء سوبا تشرشل ميشاك، وهو من القيادات الطلابية وقُبض عليه أربع مرات في أواخر عام ١٩٩٥، وتعرض للتعذيب أثناء استجوابه. وقد روى جانباً من تجربته المريرة قائلاً: «جردوني من ثيابي وعذبوني. كانوا ثلاثة رجال من الفرع الخاص [وذكر أسماءهم]، حاولوا.... نزع الأظافر من أصابع قدمي بالكماشة، ضربوني على ركبتي بمطرقة، وقاموا بلي أصابع يدي باستخدام مفاتيح فك الصواميل». وقد ظل سوبا يتألم من جراح غير ظاهرة لفترة طويلة.

وخلال السنوات الأخيرة، حظيت أنباء التعذيب الذي يُمارس في كينيا بتغطية إعلامية واسعة من جانب المنظمات المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان بالإضافة إلى الصحافة الكينية. كما اهتمت الحكومات التي تقوم بتقديم معونات إلى كينيا بهذه القضية. وكان من شأن هذه الضغوط أن تدفع الحكومة الكينية إلى اتخاذ بعض الإجراءات. ففي فبراير/شباط ١٩٩٧، أصدر القائد الجديد لقوات الشرطة أوامره علناً لجميع ضباط الشرطة بالتوقف عن ضرب المشتبه فيهم أثناء استجوابهم، وبالكف عن مضايقة الصحفيين.

وفي واقعة بالغة الدلالة، صدر في مارس/آذار ١٩٩٧ حكم بالسجن لمدة ١٠ سنوات على ثلاثة من ضباط الشرطة في بلدة إمبو، لقيامهم في عام ١٩٩٤ بتعذيب مسجون حتى فارق الحياة. وفي نفس الشهر، انضمت كينيا إلى «اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة»، وهي معاهدة دولية ملزمة قانوناً تنص على تحريم التعذيب. وبذلك يصبح بوسع المجتمع الدولي رصد وفحص ممارسات كينيا في هذا الصدد.

وقد كان لهذه الإجراءات على ما يبدو أثر محدود في تقليل حوادث العنف. ومن ثم لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل القضاء على ذلك المناخ الذي يسود فيه الاعتقاد بأن بإمكان البعض تعذيب المشتبه فيهم وهم بمنجاة من المساءلة أو العقاب.

الجماعات المستضعفة

ثمة جماعات معينة في المجتمع الكيني تتهددها المخاطر بشكل خاص. فالأطفال، على سبيل المثال، يتعرضون للسجن وصنوف الإيذاء، سواء من جانب رجال الشرطة وحراس السجون أو من جانب السجناء الآخرين. وأكثر الأطفال عرضة لذلك هم أطفال الشوارع، الذين يعيش الآلاف منهم في العاصمة نيروبي. كما يتعرض اللاجئون للاعتقال بصورة تعسفية وأحياناً ما يتم ترحيلهم من البلاد. ففي يوليو/تموز ١٩٩٦، أعاد الجيش الكيني عنوة إلى الصومال ما يزيد عن ٩٠٠ لاجيء صومالي بعد ستة أيام فحسب من تقدمهم بالتماسات للجوء. وفي يوليو/تموز ١٩٩٧، أُلقي القبض في نيروبي على ما لا يقل عن ٨٠ لاجيء رواندي، دون أن يكون هناك مبرر لذلك على ما يبدو.

وتُعد النساء اللائي يطالبن بحقوقهن من الجماعات المستضعفة التي تتهددها الانتهاكات. فقد أقدمت السلطات على ترويع ومضايقة وسجن كثير من النساء المشتغلات بالسياسة والنشيطات في مضمار حقوق الإنسان والعاملات في مشاريع التنمية، كما تعرض بعضهن للطرد من بيوتهن عنوة، ثم اغتُصبن أو قُتلن في غمار أحداث العنف السياسي التي يحرض على ارتكابها، أو يتغاضى عنها، من بيدهم مقاليد الحكم. بينما تعرضت نساء أخريات، ولا سيما من المعتقلات واللاجئات والنازحات من ديارهن، للاغتصاب والتعذيب وسوء المعاملة على أيدي رجال الشرطة والجيش. وبالرغم من انضمام كينيا إلى «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» الصادرة عن الأمم المتحدة، فإن أحكامها لم تُدرج بعد في صلب القانون الكيني.

أعمال القتل على أيدي الشرطة

لقي المئات من الكينيين حتفهم في غضون السنوات الأخيرة على أيدي أولئك الذين يُفترض أنهم الأكثر حرصاً على سلامتهم، ألا وهم أفراد الشرطة. ويوحي عدد أعمال القتل هذه بأن أفراد الشرطة يتبنون سياسة «إطلاق النار بدافع القتل» بموافقة السلطات الأعلى، وهو الأمر الذي تنكره الحكومة، أو بأنهم لا يخضعون لأية رقابة على الإطلاق.

ويلجأ ضباط الشرطة، بسبب ضآلة مرتباتهم وافتقارهم إلى الانضباط والتدريب الملائمين، إلى الحصول على الرشاوى بأساليب الابتزاز، فلا يتورعون عن اعتقال من لا يقدرون على الدفع وعن إساءة معاملتهم، وكذلك الاعتداء بعنف على المتظاهرين السلميين، وإطلاق الذخيرة الحية على المشتبه فيهم الذين لا يحملون أية أسلحة على الإطلاق. وقد لقي بعض الضحايا حتفهم على أيدي أفراد الشرطة من جراء التعذيب أثناء احتجازهم. بينما أُردي آخرون برصاص الشرطة رغم أنهم لم يكونوا يمثلون أي تهديد. ومن جهة أخرى قُتل بعض معارضي الحكومة في ملابسات مريبة.

لا يتوقف الضرب إلا إذا «اعترف» المشتبه فيه أو مات

فقد ذكرت «لجنة حقوق الإنسان الكينية»، وهي منظمة محلية غير حكومية، أن ٣١٦ شخصاً قد لقوا مصرعهم على أيدي الشرطة في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦ . وفي معرض الرد على حملة نظمتها «لجنة حقوق الإنسان الكينية» لمناهضة أعمال القتل على أيدي الشرطة، إدعى قائد قوات الشرطة أنه «تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في الحالات القليلة التي ثبت فيها أن بعض ضباط الشرطة قد تجاوزوا السلطات المخولة لهم».

والواقع أن هذا التصريح مناف للحقيقة تماماً. ففي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦، على سبيل المثال، أُردي ستيفن موتهو كاهارا، الذي لم يكن عمره قد تجاوز ٢١ عاماً، برصاص أفراد الشرطة الإدارية. وقد بدأ الأمر عندما سمع ستيفن صرخات جاره الذي كان يتعرض لاعتداء، فهبَّ مع عدد من القرويين لنجدته. وجاء في

© Dawn Newspaper

في الصورة على اليسار، ضباط من قوات الشرطة والأمن في نيروبي يقومون بمنع ما يزيد عن ١٠ آلاف شخص من الانضمام إلى مسيرة مطالبة بالديمقراطية، مايو/ايار ١٩٩٧

الأنباء أن النار أُطلقت عليه من مسافة قريبة جداً عندما ارتمى مصاباً على أحد جانبي الطريق. وقد طلبت منظمة العفو الدولية معلومات عن ملابسات الواقعة، وتلقت رداً من المدعي العام يفيد بأنه «تم إجراء تحقيق، وأحيل ملف التحقيق إلى أحد القضاة لإصدار قرار في الواقعة».

وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦، لقي ثلاثة طلاب جامعيين مصرعهم في حادثتين منفصلتين أثناء مظاهرات طلابية. وقد أثار مصرعهم حالة من التذمر على نطاق واسع وتعالت المطالبة بإقالة قائد قوات الشرطة، وقد تم تغييره في وقت لاحق. كما أُعلن عن إجراء «تحقيق شامل»، ووُجهت تهم بخصوص إحدى الحادثتين إلى ١٢ من ضباط الشرطة، بينما كان التحقيق لا يزال جارياً في الحادثة الثانية.

وبالرغم من ذلك، استمرت بلا هوادة أعمال القتل دون وجه حق على أيدي رجال الشرطة. إذ سجلت «لجنة حقوق الإنسان الكينية» وقوع ١١ حالة قتل على أيدي أفراد الشرطة خلال الأسبوعين الأولين من عام ١٩٩٧ فقط.

القمع والمقاومة

تُعد كينيا من الناحية النظرية دولة ديمقراطية، يتمتع شعبها بحرية التعبير وبحق تكوين الجمعيات والانضمام إليها. ولكن الأمر جد مختلف على أرض الواقع. فالكثيرون ممن يوجهون انتقادات إلى الحكومة يتعرضون للمضايقة أو الترويع أو لما هو أسوأ.

فقد تعرض عدد من المعارضين السياسيين وأنصارهم للاعتقال التعسفي والاستجواب ولصنوف المعاملة السيئة. كما قامت الشرطة بفض أو تفريق بعض الاجتماعات التي عقدتها الأحزاب السياسية والجماعات الكنسية والمنظمات المعنية بالحقوق المدنية وحقوق الإنسان، ولجأت في بعض الأحيان إلى استخدام القوة لتحقيق ذلك. كما يواجه منتقدو

لقد فشل النظام القضائي في حماية حقوق المواطنين

الحكومة ضروباً من المضايقات من الجهات الرسمية، من قبيل قيام الشرطة بمداهمة منازلهم ومقار عملهم، وزيادة الضرائب المقررة عليهم، وعدم الاعتداد بالتعاقدات الحكومية معهم، وعزلهم من وظائفهم الحكومية.

وقد استعانت السلطات بنسق كامل من القوانين القمعية لتقييد الحقوق الإنسانية للكينيين. وبالرغم من أن لائحة الحقوق في الدستور تتضمن معظم الحقوق الأساسية، فإنها تجيز للحكومة في الوقت نفسه تقييد هذه الحقوق أو تجاهلها تماماً في العديد من الظروف. إذ يخول الدستور لرئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارىء بمجرد إصدار إشعار بذلك في الجريدة الرسمية، كما يمنحه صلاحيات واسعة فيما يتعلق بنفوذه السياسي.

وقد وافقت كينيا على الالتزام بعدد من المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، إلا إن جعل القوانين الكينية متماشية مع هذه المعايير الدولية يتطلب مزيداً من الإصلاحات القانونية البعيدة المدى. فينبغي مثلاً تعزيز أحكام الدستور بحيث تكفل الحقوق الأساسية في كل الأوقات. وينبغي أيضاً منح المحاكم السلطات والصلاحيات التي تمكنها من صيانة المبادىء الدستورية.

الأحزاب المعارضة

في عام ١٩٩١، اضطرت الحكومة الكينية إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد، وذلك نتيجة تضافر ضغوط داخلية وأخرى خارجية. وأدى ذلك إلى بعض التحسن في وضع حقوق الإنسان، فاكتسبت أحزاب المعارضة الصفة القانونية، كما أجريت الانتخابات. ومع ذلك، ظل بعض المعارضين السياسيين، ومن بينهم أعضاء في البرلمان، عرضة لمضايقات خطيرة من جانب الشرطة.

ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات في عام ١٩٩٧، تزايدت حدة العنف الموجه للسياسيين المعارضين. فخلال أسبوع واحد من أبريل/نيسان ١٩٩٧، وقعت سلسلة من الحوادث اعتدت خلالها الشرطة على بعض أعضاء البرلمان. فعلى سبيل المثال، أصيب كل من رايلا أودينغا من «حزب التنمية الوطني الكيني»، وأوبورا أودينغا من منظمة «فورد - كينيا»، عندما داهمت الشرطة اجتماعاً كان يُعقد في فلدوريت. كما حاصرت الشرطة تشاريتي كاريوكي نغيلو من «الحزب الديمقراطي» داخل منزلها. وقد سبق للشرطة أن اعتدت عليها بالضرب في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦ . ومن جهة أخرى أصيب الحارس الشخصي لرئيس منظمة «فورد - كينيا»، ميشيل كيجانا وامالوا، برصاص أفراد الشرطة عندما حاولوا منع افتتاح مقر لمنظمة «فورد - كينيا» في كاكا ميغا، يوم ١٤ أبريل/نيسان ١٩٩٧ .

جهود من أجل الإصلاح

لجأت قوات الشرطة والأمن إلى استخدام العنف لتفريق عدد من المسيرات المطالبة بالديمقراطية. ففي ٧ يوليو/تموز ١٩٩٧، على سبيل المثال، قُتل ١٠ أشخاص وجُرح عشرات آخرون عندما استخدمت قوات الشرطة والأمن الذخيرة الحية والطلقات المطاطية والغاز المسيل للدموع لتفريق جموع من المتظاهرين السلميين، حسبما ورد. وكان المتظاهرون يحتفلون بالذكرى السنوية لمسيرة «سبعة سبعة»، وهي مسيرة مطالبة بالديمقراطية، نُظمت في نيروبي في ٧ يوليو/تموز ١٩٩٠، ومنعتها السلطات بالقوة مما أدى إلى مصرع ٣٠ شخصاً بالإضافة إلى اعتقال مايزيد عن ١٥٠٠ شخص.

وفي أوائل مايو/أيار ١٩٩٧، قام ضباط من الشرطة ومن قوات شبه عسكرية، وجميعهم مسلحون بأسلحة ثقيلة، بالتدخل بصورة وحشية لمنع ما يزيد عن ١٠ آلاف شخص من الاشتراك في حشد مؤيد للديمقراطية في حديقة كاماكونجي الواقعة في إحدى ضواحي نيروبي. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على جمع ضم عدة آلاف من الأشخاص، كانوا يؤدون الصلاة بصورة سلمية في حديقة أودورو في نيروبي.

وقد جاء إغلاق حلقات التوعية المدنية، والتي تشكلت من أجل توعية الكينيين بحقوقهم، كأحد الملامح المعتادة لفترة ما قبل الانتخابات. ففي ٢١ أبريل/نيسان ١٩٩٧، على سبيل المثال، داهمت الشرطة حلقة دراسية عن العدل والسلام نظمتها الكنيسة الكاثوليكية في كالوكوت بمقاطعة لودوار. إذ وصل المسؤولون إلى مكان انعقاد الحلقة، ومعهم ستة من جهاز الشرطة الإدارية، وألقوا القبض على ثمانية أشخاص واعتدوا بالضرب على عدة أشخاص آخرين. وفي نفس الشهر، ظهرت أدلة تؤكد أن الأوامر بمنع انعقاد برامج التوعية بحقوق الإنسان قد صدرت من أعلى مستويات السلطة.

كما كان الصحفيون هدفاً لاعتداءات أفراد الشرطة وأعضاء الجناح الشبابي في حزب «الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني» الحاكم، حيث اعتُقل بعضهم وحُطمت آلات التصوير الخاصة بهم، بينما صُودرت بعض الصحف المعارضة، وأُتلفت بعض دور الطباعة أو أُلقيت عليها قنابل حارقة.

الجهاز القضائي

فشل الجهاز القضائي في كينيا في القيام بدوره في الدفاع عن الحقوق الأساسية لأبناء الشعب. ولم يكن ذلك أمراً غريباً. فرئيس الجمهورية هو الذي يقوم بتعيين المدعي العام ورئيس القضاة. وقد تعرض بعض القضاة، الذين أصدروا أحكاماً غير مقبولة من الدوائر السياسية الحاكمة، للنقل إلى أماكن نائية. وفي الوقت نفسه، وُجهت انتقادات إلى جهاز القضاء لخضوعه بشكل مفرط لنفوذ الحكومة، وإن كان بعض القضاة قد رفضوا

© Alexander Joe/AFP

احد افراد «وحدة الخدمة العامة» يركل صبياً عاجزاً من اطفال الشوارع.

الاعتداد باعترافات انتُزعت بالإكراه.

وقد صرح الرئيس دانيل آراب موي بأنه يتعين على المحاكم ألا تتدخل في منازعات الأراضي أو القضايا المتعلقة بالأحزاب السياسية أو الجامعات. وفيما بعد عقّب المدعي العام على ذلك بقوله إن ذلك يمثل رأياً شخصياً للرئيس موي، إلا إنه لا يمكن تجاهل صلاحيات الرئيس في كينيا. ومن جهة أخرى، مُنع بعض القضاة من حضور اجتماعات قانونية. ففي عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، قرر رئيس القضاة منع وفود القضاة وقضاة التحقيق من السفر لحضور مؤتمرات «الجمعية القانونية لشرق إفريقيا». كما فُرضت قيود على الندوات والحلقات الدراسية القانونية التي عُقدت داخل كينيا.

حان وقت التحرك

شهدت سنوات التسعينات اندلاع سلسلة من الصراعات المسلحة الدامية في شتى أنحاء العالم، وكثيراً ما بدا المجتمع الدولي حيالها عاجزاً أو عازفاً عن التحرك لإيجاد حلول عاجلة ومرضية لها، كما بدا وكأن لسان حال الحكومات يقول: «ليتنا كنا نستطيع عمل أي شيء قبل أن تزداد الأمور سوءاً. ربما كان بوسعنا الحيلولة دون سفك هذه الدماء، ولكن الوقت قد فات».

وقد يكون الصراع المتفاقم الدائر حالياً في كينيا بمثابة المرحلة الأولى لكارثة مروعة لحقوق الإنسان، ولكن بالإمكان أيضاً الحيلولة دون وقوعها. لقد تقاعست الحكومة الكينية المرة تلو الأخرى عن حماية الحقوق الإنسانية الأساسية لمواطني كينيا، رغم تعهدها بذلك بمقتضى توقيعها وتصديقها على المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ومن ثم يتعين على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن عملية الإصلاح الحقيقي في كينيا.

لقد حان الوقت لتضم صوتك إلى أصوات مواطني كينيا. يُرجى الاطلاع على الصفحة الأخيرة للتعرف على تفاصيل ما يمكنك عمله.

مادة هذا المقال مستمدة من تقرير موجز لمنظمة العفو الدولية بعنوان كينيا: البحث عن العدالة (رقم الوثيقة: AFR 32/25/97)، ومن تقرير آخر بعنوان كينيا: انتهاكات حقوق الإنسان (رقم الوثيقة : AFR 32/27/97)، ونُشر كلاهما في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ .

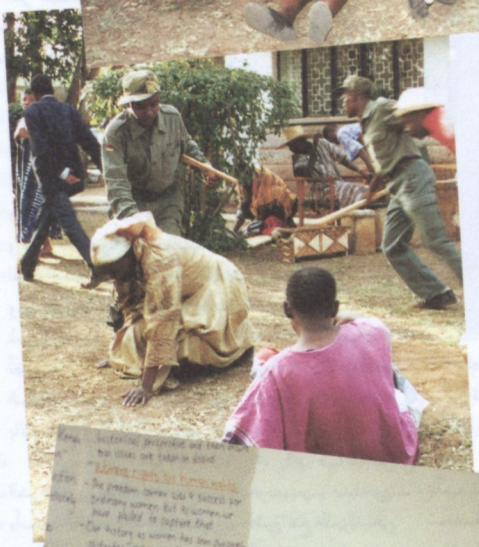

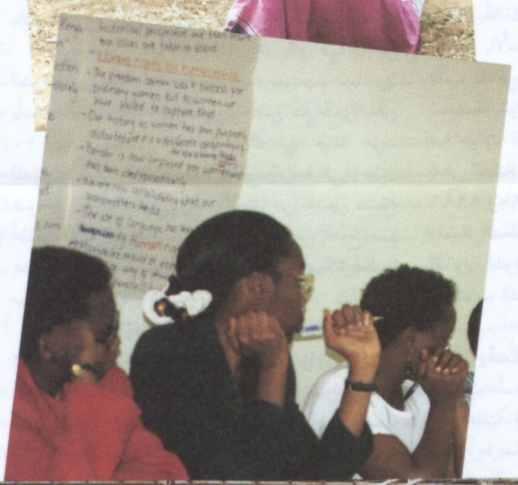

يعد لفت أنظار العالم إلى نطاق انتهاكات حقوق الإنسان في كينيا أحد جوانب العمل الذي تنهض به منظمة العفو الدولية لتعزيز حقوق الإنسان في ذلك البلد. وتبين هذه الصور، والتي التُقطت في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧، بعض السبل التي انتهجتها المنظمة للمساعدة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى مواطني كينيا.

في الصورتين العليا وإلى أعلى اليمين يظهر فريق مسرحي كيني أثناء عرض مسرحية «نموت من أجل الحرية»، وهي مسرحية تولى تمويلها المشروع الخاص بإفريقيا الذي يتبناه فرع منظمة العفو الدولية في هولندا. ويهدف هذا المشروع إلى إثارة النقاش حول إساءة استخدام السلطة على المستويين السياسي والاجتماعي، ومن ذلك مثلاً وحشية الشرطة والتي صورتها المسرحية هنا.

كما ساهمت منظمة العفو الدولية، بالتعاون مع بعض المنظمات الكينية المعنية بحقوق الإنسان، في عقد مجموعة من الحلقات الدراسية. وتناولت إحداها، كما يظهر في الصورة إلى اليمين، سبل التصدي للانتهاكات الدؤوبة التي تستهدف الحقوق الإنسانية للمرأة في كينيا. بينما تناولت حلقة أخرى، كما يظهر في الصورة إلى أسفل، الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تعزيز حقوق الإنسان وتنمية الأنشطة في هذا الصدد.

وقد قام مندوبون من منظمة العفو الدولية بزيارة كينيا في مستهل حملة من أجل تعزيز حقوق الإنسان في ذلك البلد. وفي الصورة الأخيرة، في أسفل الصفحة، يظهر ممثلو فرعي منظمة العفو الدولية في تنزانيا وفنلندا، مع أحد أعضاء الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، ومندوبة من الشبكة النسائية في فرع منظمة العفو الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عن الإعلان عن بدء الحملة.

ما بيدك أن تفعله

يمكنكم المساعدة في تحسين أوضاع حقوق الإنسان في كينيا، بالانضمام إلى حملة منظمة العفو الدولية وإرسال مناشدات إلى كل من:

حكومة بلدكم

من الواضح أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية اتخاذ خطوات تكفل الحيلولة دون تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان في كينيا.

يُرجى منكم كتابة رسائل إلى وزير الخارجية ووزير التنمية الخارجية في حكومة بلدكم، كما يُرجى إرسال نسخ من هذه الرسائل إلى سفير كينيا أو ممثلها الدبلوماسي لدى بلدكم، على أن تتضمن الرسائل النقاط التالية:

* التذكير بأن أي عمل يقوم به المجتمع الدولي في الوقت الراهن سوف يكفل استئصال شأفة انتهاكات حقوق الإنسان في كينيا.
* الإشارة إلى أن ضمان عدم وقوع مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة السابقة على الانتخابات يستدعي المبادرة على وجه السرعة بنشر مراقبين محليين ودوليين لحقوق الإنسان في شتى أرجاء كينيا، حتى يتسنى لهم مناقشة حالات انتهاكات حقوق الإنسان مع الحكومة الكينية. كما يُرجى حث مسؤولي حكومة بلدكم على وضع قضايا حقوق الإنسان في مركز الصدارة في سياسة الحكومة تجاه كينيا، وكذلك على تعيين مراقبين لحقوق الإنسان في كينيا، والتأكد من أن قضايا حقوق الإنسان تشكل عنصراً أساسياً في عمل أية جهات أو عناصر تتولى مراقبة الانتخابات.
* حث مسؤولي حكومة بلدكم على مد يد العون والحماية لمواطني كينيا، عن طريق التنديد علناً بما تقترفه قوات الأمن الكينية من أعمال التعذيب والمعاملة السيئة، والقتل دون وجه حق، فضلاً عن قمع التجمعات الجماهيرية السلمية.

الصحافة الكينية

يُرجى كتابة رسائل إلى رئيسي تحرير صحيفتي
The Daily Nation PO Box 30080 Nairobi
The Standard PO Box 49010 Nairobi
على أن تتضمن الرسائل النقاط التالية:

* الإشارة إلى أن منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية مستقلة لها أعضاء في أكثر من ١٦٠ دولة، بما في ذلك عدد كبير من الدول الإفريقية. ويجمع بين أعضاء المنظمة في شتى أنحاء العالم إيمان عميق بأن انتهاكات حقوق الإنسان أينما كانت تجلل بالعار جبين الإنسانية جمعاء.
* التعبير عن القلق إزاء تزايد معدلات الانتهاكات التي تتناقلها الأنباء في الوقت الراهن. والتأكيد على أنه من واجب الحكومة الكينية أن تقبل بمساءلتها عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الموظفون التابعون لها.
* الإشارة إلى أنه يتعين على الحكومة الكينية أن تعمل على وضع حد لما يتعرض له مواطنو كينيا من أعمال القتل دون وجه حق وصنوف التعذيب والمعاملة السيئة، وذلك بتقديم أي فرد من أفراد الأمن تثبت مسؤوليته عن ارتكاب هذه الأفعال إلى ساحة العدالة.
* التنوية إلى أنه يجب على الحكومة الكينية أن تقوم بإلغاء أو تعديل القوانين والبنود الدستورية التي تتناقض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
* الإشارة إلى أنه ينبغي على الحكومة الكينية أن تقبل بشرعية حلقات التوعية المدنية وغيرها من التجمعات الجماهيرية السلمية التي ينظمها مواطنو كينيا، كما يجب عليها توفير الحماية لهذه الأنشطة بما يحول دون فضها بأساليب العنف.

عليكم بدعم هذا العمل الشجاع الذي ينهض به أولئك المناضلون من أجل مجتمع أفضل في كينيا. إذ تظهر تجارب التاريخ الحديث أن السلطات الكينية تستجيب للضغوط المحلية والدولية الجماعية. كما إن بوسع التضامن الدولي أن يحقق الكثير ويغير ملامح الصورة القاتمة. انضموا إلى الحملة العالمية لمنظمة العفو من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان في كينيا.

مناشدات عالمية

سوريا: سجين رأي

فرح **أحمد بيرقدار**، شاعر وصحفي يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، وقُبض عليه في مارس/آذار ١٩٨٧، واحتُجز قرابة سبع سنوات بمعزل عن العالم الخارجي، وتعرض أثناء ذلك لتعذيب شديد، حيث أفادت الأنباء أنه أصيب بتلف في العمود الفقري من جراء تعذيبه أكثر من مرة باستخدام «الكرسي الألماني»، وهو كرسي معدني أجزاؤه متحركة ويتسبب في ثني العمود الفقري بصورة حادة، كما يسبب ضغطاً شديداً على رقبة وأطراف الضحية. ويُعتقد أن فرج بيرقدار قد أصيب بكسر في الفقرات القطنية، وأنه لا يستطيع السير بمفرده.

وفي عام ١٩٩٣، مثل فرج بيرقدار أمام محكمة أمن الدولة العليا، حيث حُوكم بتهمة الانتماء إلى «حزب العمل الشيوعي» غير المصرح به. وبعد إجراءات محاكمة جاءت قاصرة للغاية عن الوفاء بالمعايير الدولية، حُكم عليه في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٣ بالسجن لمدة ١٥ عاماً، دون أن يكون له الحق في استئناف الحكم أو الطعن فيه.

وقد أنكرت السلطات السورية أن يكون فرج بيرقدار قد تعرض للتعذيب، ولكنها تقاعست عن إجراء أية تحقيقات مستقلة ونزيهة في ادعاءاته بهذا الصدد. وبالمثل تزعم السلطات أنه عضو في جماعة «إرهابية»، رغم ما يُعرف عنه من أنه لم يستخدم العنف ولم يحرض على استخدامه.

والجدير بالذكر أن فرج بيرقدار هو أحد سجناء الرأي المحتجزين في سوريا، والبالغ عددهم نحو ١٥٠ سجيناً، والذين يقضون أحكاماً بالسجن لمدد طويلة صدرت ضدهم عقب إدانتهم بتهم مماثلة.

يُرجى كتابة مناشدات، تطالب بالإفراج عن فرج أحمد بيرقدار فوراً ودون قيد أو شرط، وبإجراء تحقيق نزيه ومستقل فيما ادعاه من تعرضه للتعذيب، كما تعرب عن القلق بشأن اعتلال صحته، وتحث السلطات على التكفل بتوفير الرعاية الطبية اللازمة له. وتُرسل المناشدات إلى:

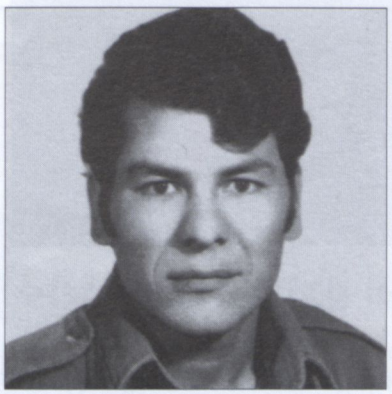

فرج أحمد بيرقدار

فخامة الرئيس حافظ الأسد/ قصر الرئاسة/ أبو رمانة/ شارع الرشيد/ دمشق/ الجمهورية العربية السورية.

غواتيمالا: حماة حقوق الإنسان عرضة للخطر

مارلون **غارسيا** Marlon Garcia، مصور غواتيمالي يعمل بالتعاون مع المنظمات المحلية المعنية بحقوق الإنسان على تقصي مصير آلاف الأشخاص الذين «اختفوا» ثم أُلقي بهم في قبور بلا معالم إبان حملات مكافحة التمرد التي شنها الجيش الغواتيمالي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات.

وفي ١٠ سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ كان مارلون غارسيا يجلس في بهو فندق ليك فيو في مدينة إستور بمقاطعة إيزابيل، برفقة أعضاء من «فريق الطب الشرعي الأنثروبولوجي الغواتيمالي» ومن «جمعية أقارب المعتقلين/ المختفين في غواتيمالا»، عندما وصل إلى الفندق عدد من الأشخاص مجهولي الهوية وأصروا على اقتياد مارلون غارسيا معهم، حسبما ورد. ولم يتوقف التحرش به إلا بعد تدخل أعضاء الفريق والجمعية.

وقد جاءت هذه التهديدات إثر البدء في استخراج الجثث من أحد القبور الجماعية، والذي يحوي رفات بعض الأشخاص الذين لقوا مصرعهم خلال مذبحة بانزوس، والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن مئة شخص من السكان الأصليين المنتمين إلى قبيلة كيكشي، وذلك على أيدي الجيش الغواتيمالي في مايو/أيار ١٩٧٨ .

هذا، ويتعرض المشاركون في عمليات استخراج الجثث من القبور الجماعية للترويع والمضايقة بشكل مستمر. وعادة ما يكون الساعون إلى عرقلة هذه العمليات وإخفاء الحقيقة من الأفراد السابقين في قوات الأمن، والذين يخشون من النتائج التي قد تسفر عنها التحقيقات.

يُرجى كتابة مناشدات، تدعو إلى اتخاذ إجراءات على وجه السرعة لضمان سلامة مارلون غارسيا وجميع المشاركين في الجهود الرامية إلى كشف النقاب عن حقيقة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في غواتيمالا في الماضي. وتُرسل المناشدات إلى:

President of the Republic/ S.E. Alvaro Arzú Irigoyen/ Presidente de la Republica de Guatemala/ Palacio Nacional / 6ª Calle y 7ª Avendia / Zona 1 / Guatemala City/ Guatemala.

الصين: سجناء رأي

هادا Hada **وتغشي** Tegexi، مثقفان من أصل منغولي يقضيان حكمين بالسجن لمدد طويلة في إقليم منغوليا الداخلية، وذلك بسبب ممارستهما السلمية للحق في حرية التعبير وفي تكوين الجمعيات والانضمام إليها. وتفيد الأنباء بأن هادا وتغشي قد شاركا مع «التحالف الديمقراطي لمنغوليا الجنوبية» في المساعي الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، وتنمية الثقافة المنغولية، وتحقيق «قدر أكبر من الحكم الذاتي للأقليات القومية في الصين حسبما ينص الدستور». إلا إن السلطات الصينية تعتبر أن أنشطة «التحالف الديمقراطي لمنغوليا الجنوبية» تمثل تهديداً «للوحدة الوطنية». وكان عدد من المشتبه في انتمائهم إلى هذا التحالف، ومن بينهم هادا، قد اعتُقلوا في مطلع ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥، بينما قُبض على تغشي يوم ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥ أثناء وجوده في زيارة عمل في منطقة بشرق إقليم منغوليا الداخلية. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر شاركت أعداد غفيرة من الأشخاص في مظاهرات سلمية للاحتجاج على اعتقال هادا وتغشي. وقد احتُجز بعضهم لفترات قصيرة، بنيما وُضع آخرون تحت المراقبة الشديدة.

وقد احتُجز هادا وتغشي لمدة ثلاثة أشهر بدون تهمة رهن اعتقال إداري غير قانوني، وبعد ذلك وُجهت إليهم الاتهامات. وفي ٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ حُوكم الاثنان بتهمة «التجسس» و«التآمر للإطاحة بالحكومة»، وحُكم على أولهما بالسجن ١٥ عاماً، وعلى الثاني بالسجن ١٠ سنوات. وقد رُفضت الالتماسات التي تقدما بها للطعن في الحكم الصادر ضدهما. وبذلك صار لزاماً على هادا أن يظل في السجن حتى عام ٢٠١٠، أما تغشي فسيظل في السجن حتى عام ٢٠٠٥ .

ومن ناحية أخرى، تدهورت صحة هادا من جراء اعتقاله، حيث عاودته الإصابة بمرض السل الرئوي، كما ورد أنه يعاني من ارتفاع ضغط الدم ومن متاعب في القلب، ولم يتلق العلاج الطبي اللازم.

والجدير بالذكر أن السلطات في مختلف أنحاء الصين قد صعدت منذ عام ١٩٩٦ من مواقفها المتشددة إزاء من يُشتبه في قيامهم بأنشطة «قومية»، وهو الأمر الذي أدى إلى اعتقال الكثيرين.

يُرجى كتابة مناشدات تطالب بالإفراج عن هادا وتغشي فوراً ودون قيد أو شرط، كما تحث السلطات على توفير العلاج الطبي اللازم لهادا. وترسل المناشدات إلى:

Chairman of the Inner Mongolia Autonomous Regional People's Government/ WULIJI Zhuxi/ Nei Menggu Zizhiqu Renmin Zhengfu/ 1 Xinhua Dajie/ Huhehaoteshi 010055/ Nei Menggu Zizhiqu/ People's Republic of China.

مناشدات

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم في هذا الباب.

يوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية للأحرار ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص.

الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

تنبيه: لا يجوز للأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم.

بعض اقارب «المختفين» في جافنا في انتظار الإدلاء بشهاداتهم لمندوبي منظمة العفو الدولية، الذين زاروا المنطقة في اغسطس/آب ١٩٩٧ .

خطوة للأمام من أجل الحقيقة والعدالة

في خطوة كبرى من أجل حماية حقوق الإنسان في سري لنكا، أعلنت الحكومة في أوائل سبتمبر/أيلول أنها سوف تنشر على الملأ تقارير لجان التحقيق الثلاث، التي شُكلت لتقصي انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي، وأنها ستحيل إلى المحاكمة الأشخاص الذين توفرت لدى لجان التحقيق أدلة كافية لإدانتهم.

وقد سلمت اللجان الثلاث تقاريرها النهائية، التي تتضمن ما خلصت إليه من نتائج، إلى الرئيسة شاندريكا باندرانيكه كوماراتونغ، التي كانت قد أمرت بتشكيل هذه اللجان في عام ١٩٩٤ للتحقيق في حوادث «الإخفاء» و«الإبعاد غير الطوعي» (أي الاختطاف على أيدي أشخاص لا يعملون لحساب الحكومة)، والتي وقعت منذ عام ١٩٨٨ . وذكر بيان حكومي أن لجان التحقيق «قد بحثت ١٩٠٧٩ شكوى تتعلق بحوادث إختفاء... وتوصلت إلى أدلة تؤكد أن هناك ١٦٧٤٢ شخصاً قد أُبعدوا بشكل غير طوعي ثم اختفوا فيما بعد». كما أوصت اللجنة باتخاذ إجراءات لمساعدة عائلات المفقودين و«المختفين».

ومن ناحية أخرى، أعلنت أمانة رئاسة الجمهورية أنه سيتم قريباً تشكيل لجنة جديدة للنظر في كل الشكاوى التي لم يُبت فيها. ويُقدر عدد الشكاوى التي لم يتم التحقيق فيها بعد بنحو ستة آلاف شكوى.

هذا، وقد رحبت منظمة العفو الدولية بالخطوات التي أعلنت السلطات عن اتخاذها، وأكدت في رسالة بعثت بها إلى رئيسة سري لنكا على الحاجة إلى تنفيذ هذه الإجراءات، وإلى وضع حد للحصانة التي ينعم بها أفراد قوات الأمن وتجعلهم بمنأى عن العقاب والمساءلة. ومما يزيد من أهمية هذا الأمر استمرار تواتر أنباء عن وقوع حوادث «إخفاء»، ولا سيما في شبه جزيرة جافنا، حيث أفادت الأنباء أن نحو ٧٦٠ شخصاً قد «اختفوا» هناك منذ مطلع عام ١٩٩٦ . وفي الوقت نفسه تواصل هيئة التحقيق، التي شُكلت في وزارة الدفاع، تحرياتها بخصوص حوادث «الإخفاء» التي وقعت مؤخراً.

البوسنة والهرسك

حلقات دراسية لشباب سراييفو حول قضايا حقوق الإنسان

كانت الحرب الأهلية الضارية، التي دارت رحاها في البوسنة والهرسك لما يزيد عن ثلاث سنوات، كافية لأن يدرك أطفال وشباب سراييفو معنى الحرمان من حقوق الإنسان الأساسية، بصورة تفوق إدراك أقرانهم في معظم بلدان أوروبا. ويتجلى هذا بوضوح في مناشدة بعث بها مؤخراً عدد من الفتيان والفتيات، تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ عاماً، من أحد مراكز الشباب في ضواحي سراييفو، وأهابوا فيها بالحكومة الصينية أن تكفل احترام حقوق الأطفال، ومضت الرسالة تقول: «نحن الأطفال الذين كابدوا ويلات حرب أهدرت خلالها حقوق الإنسان الأساسية، فكنا نُقتل في الشوارع، أو تدمينا القذائف ونحن نصطف في طوابير لنحصل على قليل من الماء والخبز. لم يكن بوسعنا الذهاب إلى مدارسنا، أو اللعب في الطرقات. بل واضطر بعضنا إلى الرحيل عن الديار فصار في عداد اللاجئين، وهكذا غدا كثيرون مثلنا مشردين في شتى أنحاء العالم. إن أطفال سراييفو شرفاء ومخلصون، ويدركون أن الحقوق الإنسانية للأطفال ينبغي أن تكون لها الأولوية على سواها».

وقد كُتبت هذه المناشدة في ختام واحدة من عدة حلقات دراسية حول قضايا حقوق الإنسان، قام بتنظيمها أحد أعضاء الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران من العام الجاري، وذلك في بعض نوادي الشباب في سراييفو. وكان الهدف من هذه الحلقات الدراسية هو تعريف أولئك الفتيان والفتيات بالأنشطة المختلفة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال عرض بعض حالات أقرانهم في أجزاء أخرى من العالم، وهي الحالات التي تبنتها منظمة العفو الدولية. فعلى سبيل المثال تناولت الحلقة الدراسية التي عُقدت في مقر منظمة «كن صديقي» قصة غيالتس بيلسانغ، وهي راهبة بوذية مبتدئة من إقليم التبت تبلغ من العمر ١٥ عاماً، واعتبرتها منظمة العفو الدولية في عام ١٩٩٣ في عداد سجينات الرأي. وكانت بيلسانغ قد سُجنت لمدة ٢٠ شهراً بسبب إعرابها عن معتقداتها بصورة سلمية، ثم غادرت البلاد عقب الإفراج عنها، وهي تعيش حالياً في المنفى. وخلال هذه الحلقة الدراسية، طُلب من المشاركين أن يتخيلوا غيالتسن بيلسانغ وقد أتت إلى سراييفو. وشجعهم ذلك على التفكير فيما يودون قوله لها من واقع خبرتهم بانتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك على التفكير في طبيعة المجتمع الذي يتمنون العيش فيه بعد ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة.

وعقب ذلك وجه المشاركون مناشدتهم الجماعية إلى السلطات الصينية، والتي أعربوا فيها عن إيمانهم بأنه «ينبغي أن يُكفل لجميع الفتيان والفتيات في الصين، من أمثال غيالتسن بيلسانغ، حقهم في الكلام وفي التعبير عن آرائهم بحرية وفي تأدية شعائر دينهم».

ووسط حماس دافق في أول عهدهم بالنضال من أجل حقوق الإنسان، اختتم المشاركون الحلقة الدراسية بحث الحكومة الصينية على «أن تساعدنا على التيقن من أن حضارة عالمنا تمضي قدماً إلى الأمام ولا تتقهقر».

بعض الفتيان والفتيات (الصورة إلى اليسار) أثناء الحلقة الدراسية في سراييفو

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية

تصدر كل شهرين بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية لتطلعك على بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها من اجل حقوق الإنسان في شتى انحاء العالم، فضلاً عن التقارير التفصيلية. ويمكن الحصول عليها بالاتصال بالعنوان المذكور ادناه.

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM.
قيمة الاشتراك ٧ جنيهات إسترلينية (١٣ دولاراً امريكياً) لـ ١٢ عدداً. الترقيم الدولي 0308 6887 ـ رقم الوثيقة: NWS 21/06/96